تقرير رقابة مالية على بلدية زرمدين
تصرف سنة 2015

1- تقديم البلدية

الولاية والموقع الجغرافي	الوسط الشرقي جنوب ولاية المنستير
الإحداث	الأمر المؤرخ في 9 جانفي 1957
عدد السكان (سنة 2014)	16.784ساكنا
المساحة	834 هكتار منطقة عمرانية شملها مثال التهيئة العمرانية
عدد المؤسسات	1.305
الأعوان	10 أعونا إداريين وفنيين و 50 عاملا
عدد الدوائر البلدية	-
التسيير	نيابة خصوصية تتركب من 6 أعضاء ويرأسها معتمد زرمدين تبعا للأمر عدد 712 لسنة 2015 المؤرخ في 3 جويلية 2015
هيكلة عامة للإدارة	كتابة عامة ملحق بها مصلحة للشؤون الإداريّة والماليّة ومصلحة فنية ومصلحة للنظافة والمحيط ومصلحة للوثائق والأرشيف
معدل الموارد السنوية (2013-2015)	1.682 أ.د
معدل النفقات السنوية (2013-2015)	1.468 أ.د

2- <u>طبيعة المهمة</u>

في إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية تولت الدائرة النظر في الوضعية المالية للبلدية بعنوان سنة 2015 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحة ومصداقيّة البيانات المضمنة به.كما اهتمت الدائرة بمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعية.

3- <u>إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات</u>

تم إعداد ميزانية البلدية لسنة 2015 طبقا لمقتضيات مجلة الجباية المحلية ومجلة المحاسبة العمومية والقانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية

الجماعات المحلية وقرار وزير الداخلية والتنمية المحلية ووزير المالية المؤرخ في 31 مارس 2008 المتعلق بضبط وصيغة وتبويب ميزانيات الجماعات المحلية.

وتم تداول المجلس البلدي في شأن الميزانية ضمن الدورة المؤرخة في 1 أوت 2014. وتولت سلطة الإشراف المصادقة عليها بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

كما تم الختم النهائي لميزانية سنة 2015 والتداول في شأنها ضمن الدورة العادية الثانية المؤرخة في 23 ماي 2016 وتمت مصادقة سلطة الإشراف عليه بتاريخ 15 جوان 2016.

وتولى أمين المال الجهوي بتاريخ 25 أفريل 2016 التأشير على العمليات الحسابية قبضا وصرفا المنجزة من قبل المحاسب العمومي شهادة منه في مطابقتها لسجلاته.كما تولت سلطة الإشراف إقرار الحساب المالي للبلدية لسنة 2015 بتاريخ 15 جوان 2016. وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2015 والوثائق المدعمة له لدائرة المحاسبات بتاريخ 29 جويلية 2016.

4- خلاصة أعمال التدقيق المالي

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أن عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2015 لا تشوبها إخلالات جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2015

1- الموارد

				31-12-2015	31-12-2014	31-12-2013
العنوان الأول				1472.722,985	1189.818,908	1149.539,748
1 المداخيل الجبائية الإعتيادية	1	المعاليم على العقارات و الأنشطة		449.880,468	251.929,139	208.622,129

	2	مداخيل اشغال الملك العمومي البلدي و الإستلزام	**91.432,455**	*89.438,784*	*77.690,051*
	3	معاليم الموجبات و الرخص الادارية و الخدمات	**108.620,734**	*133.736,068*	*191.213,822*
	4	المداخيل الجبائية الاعتيادية الاخرى	**0,000**	*0,000*	*0,000*
مجموع المداخيل الجبائية الإعتيادية			**709.933,657**	*475.103,991*	*477.526,002*
2 المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	**163.871,673**	*116.976,966*	*94.041,104*
	6	المداخيل المالية الاعتيادية	**598.917,655**	*597.737,951*	*577.972,642*
مجموع المداخيل غير الجبائية الاعتيادية			**762.789,328**	*714.714,917*	*672.013,746*
العنوان الثاني			**221.701,049**	*783.816,384*	*227.735,005*
3 الموارد الذاتية المخصصة للتنمية	7	منح التجهيز	**35.163,072**	*552.267,001*	*87.177,000*
	8	مدخرات وموارد مختلفة	**140.237,677**	*149.988,807*	*45.060,909*
مجموع الموارد الذاتية المخصصة للتنمية			**175.400,749**	*702.255,808*	*119.060,909*
4 موارد الاقتراض	9	موارد الاقتراض الداخلي	**46.300,300**	*81.560,576*	*49.083,576*
مجموع موارد الاقتراض			**46.300,300**	*81.560,576*	*49.083,576*
5 موارد الاعتمادات المحالة	12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	**0,000**	*0,000*	*46.413,520*
مجموع موارد الاعتمادات المحالة			**0,000**	*0,000*	*46.413,520*
المجموع العام			**1.694.424,034**	*1973.635,292*	*1377.274,757*

-2 المصاريف

		31-12-2015	*31-12-2014*	*31-12-2013*
العنوان الأول		**1344.216,113**	*1040.601,445*	*1005.082,510*
1	التأجير العمومي	**555.019,886**	*400.500,916*	*399.799,855*
2	وسائل المصالح	**525.467,553**	*420.477,729*	*350.873,706*
3	التدخل العمومي	**20.657,000**	*24.474,656*	*20.230,010*
4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	**0,000**	*0,000*	*0,000*

5	فوائد الدين المحلي	**59.194,884**	*59.703,598*	*75.772,738*
العنوان الثاني		**350.207,921**	*933.033,847*	*372.192,243*
6	الإستثمارات المباشرة	**167.252,694**	*794.503,617*	*198.183,892*
8	نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة	**0,000**	*0,000*	*0,000*
10	تسديدأصل الدين	**101.797,740**	*93.185,858*	*91.329,430*
11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	**0,000**	*0,000*	*46.413,520*
المحموع العام		**1694.424,034**	*1973.635,292*	*1377.274,753*

تحليل موارد بلدية زرمدين ونفقاتها

1- النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2015

تطورت موارد البلدية خلال الفترة 2013-2015 بمعدل سنوي في حدود 11 % لتبلغ جملة المقابيض المنجزة سنة 2015 ما قدره 1.694 أ.د مقابل تطور للنفقات بمعدل 10 % لتناهز ما قيمته 1.429 أ.د. وأسفر تنفيذ ميزانية البلدية بعنوان تصرف سنة 2015 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 265 أ.د تم تحويله إلى المال الاحتياطي. ويبين الجدول الموالي نتائج تنفيذ الميزانية لسنة 2015 مع إبراز معدل تطورها السنوي خلال الفترة 2013-2015.

	نتائج سنة 2015 (بالدينار)			معدل النمو السنوي الفترة 2013-2015 (%)		
	مقابيض	مصاريف	فوائض	مقابيض ض	مصاريف ف	فوائض ض
ع 1	1472.722,985	1160.339,323	183.876,790	13	17	7,7
ع 2	221.701,049	269.050,434	81.157,487	1,33-	-10	49
المجموع	1694.424,034	1429.389,757	265.034,277	11	10	17
	م.إنتقالي: 0		م.إنتقالي: 0	م.إنتقالي: 0		
	م.إحتياط ي: 17		م.احتياط ي: 265.034,277			
	المصدر: الحساب المالي			المصدر: تحاليل الدائرة		

2- موارد الميزانية

1- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2015 ما جملته 1.472 أ.د. مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 23 % مقارنة مع ما تم تحقيقه سنة 2014.

وتتكوّن موارد العنوان الأول بالأساس من المداخيل الجبائية الاعتيادية التي تمثّل نسبة 48 % ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية بنسبة 52 % من جملة هذه الموارد.

واتضح بخصوص هيكلة المداخيل الجبائية الاعتيادية أن هذه المداخيل تتأتى أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة التي بلغت 449 أ.د سنة 2015 وكذلك المعاليم على الموجبات والرخص الإدارية وإسداء خدمات التي مكنت من توفير مبلغ 108 أ.د وفي مقابل ذلك لم تتجاوز قيمة مداخيل معاليم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية نسبة 6 % من موارد العنوان الأول.

ويمثّل المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم في سنة 2015 تحصيل مبلغ 207 أ.د أي ما يمثّل حوالي 29 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية.

أمّا فيما يتعلق بمداخيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية ،فإنها لم تتجاوز على التوالي 61 أ.د و 103 أ.د أي ما يمثّل تباعا 9 % و 15 % من المداخيل الجبائية الإعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2015 ما قيمته 762 أ.د تتوزّع بين"المداخيل المالية الاعتيادية" المتأتّية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية و"مداخيل الملك البلدي".

فبخصوص موارد البلدية بعنوان المناب من المال المشترك فقد بلغت 593 أ.د أي ما يمثل نسبة حوالي 78,5 % من جملة المقابيض المنجزة بعنوان المداخيل غير الجبائية الإعتيادية وقد سجلت هذه الموارد تطورا بمعدل بلغ نسبة حوالي 11% سنويا خلال الفترة 2013-2015ـ في حين ناهزت مداخيل الملك البلدي في سنة 2015 ما قيمته 163 أ.د (وهو ما يمثل نسبة 10% من جملة موارد العنوان الأول) إستأثرت منها مداخيل معينات كراء العقارات المعدة للنشاط التجاري بنسبة 90 %.

2- موارد العنوان الثاني:

تراجعت جملة موارد العنوان الثاني من 783 أ.د سنة 2014 إلى 221,701 أ.د سنة 2015 ويعود ذلك أساسا إلى تراجع المقابيض بعنوان منح التجهيز من 552 أ.د سنة 2014 إلى 35 أ.د سنة 2015 .

وتتوزع مقابيض العنوان الثاني بين الموارد الذاتية للبلدية والمخصّصة للتنمية بنسبة 79 % وموارد الاقتراض بنسبة 21 %.

وتتأتى الموارد الذاتية للبلدية والمخصّصة للتنمية من مبالغ الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول وذلك بنسبة حوالي 80 % والمنح المسندة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بنسبة حوالي 20 %.

وفيما يتعلق بموارد الاقتراض فهي تنحصر في موارد الاقتراض الداخلي وتتأتى من قروض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية التي بلغت 46 أ.د في موفى سنة 2015.

3- مصاريف الميزانية

تطورت مصاريف الميزانية خلال الفترة 2013-2015 بمعدل سنوي في حدود 10 % لتبلغ جملة المصاريف سنة 2015 ما قيمته 1.429 أ.د إستأثرت منها نفقات العنوان الأول بنسبة 81 % مقابل نسبة 19 % بعنوان نفقات العنوان الثاني.

وفيما يتعلق بنفقات العنوان الأول بلغت 1.160 أ.د سنة 2015 استأثرت منها نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح نسبة 93 % في حين لم تتجاوز هذه النفقات نسبة 81,5 % سنة 2013. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تطور كتلة الأجور خلال الفترة 2013-2015 بمعدل سنوي في حدود 18 %.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 350 أ.د. توزعت أساسا بين الاستثمارات المباشرة وتسديد أصل الدين على التوالي في حدود 48 % و 29 %.

وبلغت جملة النفقات المنجزة بعنوان متخلدات البلدية لسنة 2015 ما قيمته 43 أ.د. مسجلة بذلك إرتفاعا بنسبة 26 % مقارنة مع ما تم تنفيذه من نفقات بعنوان متخلدات سنة 2013. وتخص جلّ متخلدات البلدية هياكل عمومية على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز (بنسبة 66% من جملة المتخلدات).

4- القدرات المالية

أسفر النظر في تعبئة الموارد الذاتية للبلدية مقارنة بالتقديرات إلى الوقوف على محدودية في تحصيل الموارد حيث لم تتجاوز إنجازات موارد العنوان الأول نسبة 87 % من التقديرات المضبوطة بالميزانية ويذكر أن المؤشر الأدنى المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في تنفيذ الميزانية حدد بنسبة 95 %.

ولئن تمكنت البلدية من تحسين مؤشر استقلاليتها المالية ليبلغ سنة 2015 نسبة 60 % مقابل نسبة 54 % سنة 2014 فأنها تظل دون الحدّ الأدنى لمؤشر الاستقلالية المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية الذي تم ضبطه في حدود 70 %. ودون النسب التي تم تسجيلها على المستوى الوطني والتي بلغت 64 %و 65 %بعنوان سنتي 2014 و 2015.

وتبلغ الديون المتبقية للخلاص والتي لم يحل أجلها بعد ما قيمته 655أ.د مقابل بقايا للإستخلاص بقيمة 1.477 أ.د لتبلغ نسبة التغطية حوالي 225 % وتمكنت البلدية من خلاص جميع أقساط الدين المستوجب إلى موفى 31 ديسمبر 2015 لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وبلغت كتلة الأجور سنة 2015 نسبة 48 % من مجموع نفقات العنوان الأول ويذكر أن الحدّ أقصى المعتمد في المجال من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية يبلغ نسبة 55 %.

تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

I- تعبئة الموارد البلدية

1- **إعداد جداول التحصيل وسندات الاستخلاص**

أفرز النظر في جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية والمعاليم على الأراضي غير المبنية وجود نقائص تعلقت أساسا بعدم دقة وشمولية جداول التحصيل حيث تبيّن من خلال مقارنة البيانات الإعلامية المدرجة بمنظومة"التصرف في موارد الميزانية" (GRB) والمتعلقة بالمعلوم على الأراضي غير المبنية والمعطيات المضمنة بجدول تحصيل الذي تم تبليغه لقابض المالية للتثقيل تسجيل فوارق في عدد الفصول المدرجة حيث تضمنت المنظومة الإعلامية عدد 2.607 فصلا في حين تضمن جدول التحصيل 2.514 فصلا.

وأفادت البلدية بأن سبب هذه الفوارق يعود إلى خلل بالمنظومة الإعلامية تتولت العمل على تداركه.

كما تبيّن من خلال مقارنة عدد الفصول المضمنة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعطيات الإحصائية المتعلقة بالتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تسجيل فارق في عدد محلات السكنى بالمنطقة البلدية بلغ نسبة 114% حيث نص التعداد العام على وجود 8.410 مسكنا حين لم يتضمن جدول التحصيل سوى عدد 3.921 فصلا.

وفيما يتعلق بإعداد جدول متابعة تحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية تبين أن البلدية ولئن تولت إعداد جداول بخصوص المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية المطالبة بأداء المعلوم على المؤسسات إلى موفى سنة 2013 إلا أنها تخلت على هذا الإجراء منذ سنة 2014. وهو ما لم يساعد على ضبط قائمة شاملة للمؤسسات المعنية بأداء هذا المعلوم وضبط قيمة المعاليم المستخلصة عن كل مؤسسة وإجراء المقارنات الضرورية لضمان تحصيل معاليم لا تقل عن الحدّ الأدنى المستوجب.

ويذكر أن عدد المؤسسات المضمن بآخر جدول تم إعداده من قبل البلدية بلغ 332 مؤسسة في حين أن السجل الوطني للمؤسسات سنة 2015 الصادر عن المعهد الوطني للإحصاء يشير إلى توفر 1.305 مؤسسة إقتصادية ناشطة بالمنطقة البلدية.

2- **التأخير في تثقيل جداول تحصيل المعاليم وسندات الإستخلاص**

لوحظ تأخير في تثقيل جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية حيث خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة انجاز عملية تثقيل هذه الجداول بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة لم يتم تثقيل الجداول المذكورة سوى بتاريخ 23 فيفري 2015 أي بتأخير بلغ 22 يوما.

كما تبيّن فيما يتعلق بتثقيل سندات إستخلاص مداخيل استلزام المرافق العمومية وأملاك البلدية تسجيل تأخير في تثقيل المبالغ المستوجب استخلاصها حيث خلافا لمقتضيات التعليمات العامّة عدد 31 بتاريخ 9 مارس 2015 التي تنص على وجوب تثقيل معاليم اللزمات في أجل أقصاه 15 مارس 2015 لم يتم الإلتزام بهذا الأجل بخصوص جلّ اللزمات المثقلة سنة 2015.

وأرجعت القباضة المالية أسباب التأخير في تثقيل هذه السندات إلى عدم تقديم البلدية جميع مؤيدات التثقيل على غرار كراسات الشروط في الآجال المضبوطة.

3- استخلاص المعاليم وإجراءات التتبّع

ولئن سجلت نسبة استخلاص المعاليم الموظّفة على العقارات بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية إرتفاعا مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال سنتي 2013 و 2014 فأنها تظل محدودة مقارنة بالحد الأدنى المعتمد في المجال والبالغ فيما يتعلق بالعقارات المبنية نسبة 80 % حيث لم تتجاوز هذه النسبة على التوالي 7%- و 16%- من جملة المبالغ الواجب استخلاصها سنة 2015. وتبعا لذلك تواصل خلال الفترة 2013 و 2015 ارتفاع حجم بقايا الاستخلاص لتبلغ إستنادا للبيانات المضمنة بالحساب المالي سنة 2015 ما قيمته 791,201 أ.د بخصوص المعلوم على العقارات المبنية و 527 أ.د بشأن المعلوم على الأراضي غير المبنية.

وتعود أسباب هذه الوضعية أساسا عدم إلتزام القابضة المالية باتخاذ جميع الإجراءات المخولة قانونا لدفع نسق تحصيل الموارد في الإبان. حيث خلافا لمقتضيات تعليمات العمل عدد 31 الصادرة وزارة المالية بتاريخ 9 مارس 2015 المتعلقة باستخلاص الموارد الراجعة للجماعات المحلية التي تنص على وجوب تغطية كافة الفصول المعنية بإصدار اعلامات بخصوص المعلوم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية قبل موفى شهر جوان 2015، تبيّن أن الاعلامات الصادرة لا تغطي جميع الفصول المثقلة حيث لم يتم خلال سنة 2015 إصدار أي إعلاما بخصوص الأراضي غير المبينة والاقتصار على تبليغ 204 إعلاما بخصوص العقارات المبنية من جملة 3.921 فصلا.

كما تبيّن أن القباضة المالية لا تلتزم دائما باستيفاء جميع إجراءات الاستخلاص حيث إتضح أنه يتم سنويا إعادة توجيه إعلامات تخصّ نفس الفصول عوضا عن المرور إلى المرحلة الموالية من الإجراءات والمتمثلة في تبليغ مضمون من الدفتر والقيام بأعمال التنفيذ وهو ما يخالف مقتضيات المذكرة العامة عدد 2 المؤرخة في 7 جانفي 2009 وتعليمات عمل عدد 31 بتاريخ 9 مارس 2015. حيث لم تتول القباضة المالية المرور إلى مرحلة الإستخلاص الجبري بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية سوى بشأن 29 فصلا من جملة 3.921 وهو ما لا يمثل سوى نسبة 0,7% من جملة الفصول المعنية.

وتبيّن من خلال البيانات التي أمكن توفيرها من قبل القباضة المالية أنه من جملة عينة تتكون من 350 فصلا مثقلا بعنوان المعاليم على العقارات المبنية تعود لسنة 2006 وما قبلها. لم يتوفر في شأن 41 % منها ما يفيد اتّخاذ اجراءات قاطعة للتقادم.

وارجعت القباضة المالية محدودية نسب الإستخلاص وعدم تغطية أعمال التتبع لكل الفصول المعنية إلى عدم توفير مصالح البلدية المعطيات المطلوبة من قبل القباضة المالية حول المطالبين بالأداء على غرار إدراج رقم بطاقات تعريف المدينين بجداول التحصيل وعدم توفر منظومة إعلامية تساعد على إحكام المتابعة.

وبخصوص استخلاص مداخيل الأملاك البلديّة بلغ مجموع مداخيل تسويغ العقارات الواجب إستخلاصها 193 أ.د تم تحصيل مبلغ 147 أ.د وهو ما لم يمثل نسبة 76 % من مجموع التثقيلات. وتبعا لذلك ظلت ديون المتخلّدة بذمّة الغير لفائدة البلدية بعنوان مداخيل الأملاك البلديّة بقيمة 46 أ.د.

وبيّنت الأعمال الرقابية أنه رغم أن حوالي 31 % من جملة المتخلدات تعود للسنوات 2014 وما قبلها لم تلتزم البلدية على إستيفاء الإجراءات لتحصيل مستحقاتها حيث اتضح مبادرة البلدية بتعليق إجراءات التتبع بمجرد دفع قسط من الدين وعدم إستئنافها عند تخلف المدين عن دفع باقي الأقساط المتخلدة بذمته.

وفي هذا الخصوص أكدت كل البلدية والقباضة المالية على أنه يتم التنسيق بينهما لاتخاذ إجراءات ردعية لتحصيل مستحقات البلدية وأنه سيتم ورفع قضايا في الغرض.

4- **استغلال الإمكانات المتاحة وحماية الممتلكات**

1- **المعلوم بعنوان المساهمة في إنجاز مآوى جماعية لوسائل النقل**

أوجب الفصل 89 من مجلة الجباية المحلية توظيف معلوم بعنوان المساهمة في إنجاز مآوى جماعية لوسائل النقل على مالكي البناءات التي لا يتم توفير أماكن لوقوف وسائل النقل بها. ونص القرار المشترك بين وزيري الداخلية والتنمية المحلية والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية المؤرخ في 30 ماي 2003 على بلدية زرمدين ضمن قائمة المناطق البلدية التي تشملها هذه المساهمة.

وفي هذا الإطار تبيّن أن البلدية لا تلتزم دائما على توظيف هذا المعلوم عند تسليم الرخص المتعلقة بتوسيع البناءات ذات الصبغة السكنية.

2- مراجعة معينات كراء المحلات التجارية أو المهنية

يتوفر لدى البلدية 65 محلا معد لممارسة أنشطة تجارية. تم إلى موفى سنة 2015 تسويغ 60 عقارا منها بمقتضى عقود يعود تاريخ إبرام نسبة 40 % منها إلى السنوات 1983-2005 بمعينات كراء تراوحت بعد تحيينها بين 8.د و 563.د في الشهر الواحد مع الإشارة أن 43 % من هذه العقود لم تتجاوز معينات الكراء الشهرية المتعلقة بها مبلغ 100.د.

وبيّنت الأعمال الرقابية أنه رغم ان بعض عقود الكراء المبرمة خلال الفترة 1997-2002 لم تتضمن الزيادة السنوية في معينات الكراء فان البلدية لم تحرص على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحيين قيمة هذه المعينات في الإبان حيث تراوحت معينات الكراء هذه المحلات بين 63 د و 115 د. شهريا في حين بلغت معينات كراء محلات مماثلة على ملك البلدية تم تسويغها خلال نفس الفترة ما قيمته 245 د. شهريا.

1- **حماية الممتلكات**

اقتضى الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة وإذا ما تعذر عليه مسكها مباشرة يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته. ويقوم في موفى كل سنة مالية بإجراء جرد عام لتلك المكاسب. إلا أنه تبيّن عدم إيلاء البلدية العناية اللازمة لهذا الجانب من الإجراءات حيث لم تتول إلى موفى شهر نوفمبر 2016 مد قابض المالية بالمعطيات اللازمة بخصوص ممتلكتها العقارية. وهو ما لم يمكّن المحاسب من ضبطها ومتابعتها طبقا للمقتضيات القانونية.

II- إنجاز النفقات

أفرز فحص الوثائق المثبتة للنفقات التي تم صرفها بعنوان سنة 2015 ملاحظات تعلقت بعدم الالتزام بالآجال القانونية لعقد النفقات وصرفها وعدم إفراد المشتريات بأرقام جرد خاصة بها.

1- عدم الالتزام بالآجال القانونية لعقد النفقات وصرفها

خلافا للفصل 90 من مجلة المحاسبة العموميّة الذي ينص على انه لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها. لوحظ تولي البلدية عقد نفقات بعد إنقضاء هذا الأجل.

وخلافا لمقتضيات الأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 الذي أوجب دفع المستحقات المزودين في أجل خمسة وأربعين يوما من تاريخ استلام الفواتير. لوحظ أن البلدية لا تتقيد دائما بهذه الآجال القانونية عند دفع تلك المستحقات.

وعلى صعيد آخر تمثل عملية تضمين فواتير المزودين بمكتب الضبط وسيلة لدعم الشفافية حيث تسمح بالتثبت من تواريخ ورود الفواتير ومن احترام مبدأ الأولوية في الخلاص غير أن هذا الإجراء لا يتم التقيد به دائما من قبل البلدية.

2- عدم إفراد مشتريات برقم جرد خاص بها

خلافا لمذكرة التعليمات العامة عدد 186 المؤرخة في 2 أوت 1975 لا يتم في بعض الحالات إفراد المشتريات القابلة للجرد برقم تسجيل خاص بها حيث تم إسناد رقم تسجيل مشترك لمواد مختلفة.

أهم التوصيات

لتعزيز مستوى تعبئة الموارد الذاتية للبلدية يكون من الضروري التزام البلدية بالتنسيق أكثر مع كلّ من القباضة المالية وأمانة المال الجهوية لتوفير المعطيات المطلوبة حول المدينين ومزيد العمل على التقليص في آجال عمليات التثقيل السنويّة لجداول تحصيل المعاليم وسندات الاستخلاص والعمل على تطهير بقايا إستخلاص المعاليم على العقارات المبينة والأراضي غير المبنية ومسك جدول متابعة تحصيل المعلوم على الموسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية وإجراء المقارنات الضرورية لتحصيل مداخيل لا تقل عن الحدّ الأدنى المستوجب.

كما أنّ البلدية مدعوّة الى إيلاء العناية اللازمة لإستغلال الإمكانات المتاحة لتحصيل مداخيل إضافية ومتابعة إستخلاص مداخيل الأملاك البلدية واتخاذ الاجراءات الضرورية لحمل المتسوّغين على خلاص معينات الكراء في الآجال المنصوص عليها بعقود التسويغ المبرمة في الغرض والعمل على استخلاص الديون المتخلّدة ومتابعتها بما يكفل تدعيم مردودية هذه الأكرية ويسهم في تمويل ميزانية البلدية. فضلا عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمراجعة معينات كراء عقاراتها بما يتماشى والأسعار المعمول بها وتطور الوضع الإقتصادي.

PDF Eraser Free

أمانة المال الجهوية بالقيروان
القباضة المالية بزرمدين

DGCPR

السيّد رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بالقيروان

****

الموضوع: ردا على الملاحظات الواردة بتقريركم فيما يخصّ بلدية زرمدين.

المرجع: تقريركم الوارد علينا بتاريخ 13-12-2016.

الملاحظات	الصفحة	عناصر الإجابة

PDF Eraser Free

16 17 18 19	ضعف نسب الإستخلاص.	8	أفضت التقارير إلى ضعف نسب الإستخلاص مقارنة بحجم التقييدات بالقسطين المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية ومرد ذلك: * حجم التقييدات غير صافي ويتضمن العديد من الفصول التي يمكن معالجتها بآلية الطرح. * عدم توفر منظومة اعلامية تسهل عملية التتبع. * عدم توفر رقم ب ت و الخاصة بالمدينين بجداول التحصيل و عناوينهم خاصة بالنسبة للأراضي البيضاء مما يعيق عملية التتبع و الإقتصار على المرحلة الودية. * تعتبر نسب الإستخلاص مرتفعة مقارنة بتقديرات الميزانية.
i 16 17 18 19	عدم الإلتـــزام بآجـــال تقبيل التزمات لسنة 2015.	9	وقع إرجاع جداول التقبيل الى القباضة المالية بعد أن ورد على أمانة المال الجهوية في الآجال ولكنه كان منقوصا من كراسات الشروط لتلك التزمـــات.

PDF Eraser Free

ب 22 23	عدم حرص البلدية على مواصلة إجراءات التتبع الى آخر مرحلة بخصوص أكرية العقارات التجارية.	9	تهتم المصالح البلدية، مع العلم أنه وقع التنسيق معهم على رفع قضايا ضد المتلكدين في خلاص ما بذمتهم أو الخروج في حال عدم الخلاص مع الإشارة الى أن هناك من أبرم روزنامات خلاص من بين هذه الأمثلة.
د 27	عدم مد قابض المالية بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة.	10	تهتم المصالح البلدية، وقد طلبناهم بمدنا بجرد لمكاسب البلدية المنقولة وغير منقولة وإرفاقها بالميزانية.

الإمضاء
قابض المالية بزرمدين
نور الدين الدرعي

الجمهورية التونسية **زرمدين في**

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

بلدية زرمدين

من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية زرمدين

إلى السيد رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بسوسة

الموضوع: حول الرد على التقرير الرقابة المالية على حسابات بلدية زرمدين

المرجع: مراسلتكم عدد 54 بتاريخ 2016/12/13

و بعد , تبعا لمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه حول الرقابة المالية على حسابات بلدية زرمدين بعنوان سنة 2015

و المرافقة للتقرير المعد من طرف مصالحكم المختصة و اللذي تضمن ملاحظاتكم في شأن وجود بعض النقائص فإنه يشرفنا موافاتكم بالإجابات التالية على جملة ملاحظاتكم:

أ- هيكلة الموارد

1- موارد العنوان الأول: تعتمد البلدية في مجال استخلاص المعاليم الإدارية بالأساس على طلب شهادة إبراء عند رخص البناء و على رخص الربط بمختلف الشبكات و على عمليات التعريف بالإمضاء في مختلف عقود الشراء

و الكراء التي تخص العقارات المبنية و غير المبنية بالإضافة إلى القيام بأسبوع الجباية المفتوحة بصفة دورية , و ستعمل البلدية على إيجاد حلول أخرى من شأنها تحسين المداخيل الجبائية.

الجزء الثاني: تحصيل الموارد البلدية

أ- المعلوم على العقارات المبنية و غير المبنية

1- **إعداد و مسك جداول التحصيل :** إن الفوارق في عدد الفصول التي تخص العقارات المبنية و غير المبنية , تعود أساسا إلى خلل في منظومة التصرف في موارد الميزانية أثناء الطباعة و قد تم تدارك هذ الخلل عن طريق إصلاح المنظومة لدى المركز الوطني للإعلامية.

2- تثقيل جداول تحصيل المعاليم : يعود التأخير في توجيه جداول التحصيل إلى قابض المالية , إلى عدم التزام المطبعة التي تم التعامل معها في تسفير الجداول بالآجال المحددة , و سيتم تجاوز هذا الإخلال خلال السنة المقبلة.

ب- المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية:

لقد تخلت البلدية على إعداد جداول تخص المؤسسات الصناعية و التجارية لأن أغلب المؤسسات تقوم بدفع آداءاتها عن طريق قباضة البحيرة و التي بدورها لا تقوم بتوزيع كل المنابات الراجعة للبلدية و بالتالي قالبلدية تبذل جهدا كبيرا لتحصيل مناباتها و ستقوم البلدية بإعداد جدول مراقبة بداية من سنة 2017 يتضمن كل المؤسسات الصناعية.

ج - استخلاص مداخيل الاملاك البلدية

2.2 لاحظتم تراكم الديون المتخلدة بذمة الغير بعنوان مداخيل الكراءات , و يعود ذلك أنه خلال السنوات 2013, 2014 و 2015 كان هناك ضعف في الاستخلاص اعتبارا للظرف الأمني الذي مرت به البلاد التونسية , و لكن البلدية بصدد اتخاذ إجراءات ردعية و التنبيه على المتلددين عن طريق العدل منفذ متجهة للتقاضي ضدهم.

د- استغلال الإمكانات المتاحة و حماية الممتلكات

2 – مراجعة معينات كراء المحلات التجارية أو المهنية : ستحرص البلدية على عرض موضوع الزيادة في معلوم التسويغ

و تحيينه على أنظار المجلس البلدي لتداوله و البحث في إمكانية الزيادة في المعلوم بالنسبة للمحلات البلدية المكتراة منذ مدة طويلة و التي تتميز بموقع استراتيجي.

أفدتكم بذلك لما يتعين, و الســــــــلام.

رئيس النيابة الخصوصية

المعتمد

الإمضاء: شكيب فرحات